

التحقيقات الإدارية للعاملين بالإدارات القانونية وإدارة الموارد البشرية

الجوانب القانونية



1137-1



بقاعات التدريب



١٢ ساعة

وصف البرنامج:

يعتبر التحقيق من الأمور التي نصت عليه كافة القوانين واللوائح المنظمة لمخالفات العاملين بكافة المؤسسات التي تتبع الدولة أو القطاع الخاص، ولا يتم التحقيق إلا بعد وقوع المخالفة أو اكتشافها، والهدف من التحقيق الوصول الي الحقيقة والبحث عن أدلة ثبوت الوقائع المنسوبة الي المخالف المحال الي التحقيق وإتاحة الفرصة له في الدفاع عن نفسه ودرء الاتهامات الموجهة اليه. وبذلك فإن التحقيق هو تقصي الحقائق ومعرفة الاخطاء وأسبابها والتحقيق من مدي صحتها في حق الموظف وذلك وصولا لإيجاد العلاج الموضوعي لردع العامل، وقد أوجبت كافة التشريعات التي تنظم مخالفات العاملين اجراء تحقيق معهم.

إلى من يوجه البرنامج:

كافة العاملين بالإدارات القانونية بالمؤسسات وخاصة البنوك (المحامين)، وبالأخص العاملين بإدارة التحقيقات، والعاملين بقطاع الموارد البشرية، أيأ كانت مدة خبرتهم المصرفية.

أهداف البرنامج:

- توضيح إجراءات التحقيق (إجراءات المرحلة السابقة على التحقيق – الإجراءات التي ينبغي مراعاتها أثناء التحقيق).
- عرض نطاق تطبيق لائحة التحقيقات (نطاق سريان اللائحة – واجبات العاملين – الاعمال المحظورة على العاملين – سلطة الاحالة للتحقيق وجهة التحقيق – إجراءات التحقيق وضمائنه – التصرف في التحقيق – الانتهاء من التحقيق).
- توضيح التحقيق الإداري من حيث سلطة التحقيق وضمائنه والتصرف فيه.
- ذكر السلطة المختصة بالإحالة للتحقيق – الجهة المختصة بالتحقيق – القيود التي ترد على سلطة التحقيق

محتويات البرنامج:

- أهمية التحقيق، والهدف من التحقيق.
- إجراءات التحقيق (إجراءات المرحلة السابقة على التحقيق – الإجراءات التي ينبغي مراعاتها أثناء التحقيق).

- محضر التحقيق، وأسلوب توجيه الأسئلة.
- نطاق تطبيق لائحة التحقيقات (نطاق سريان اللائحة – واجبات العاملين – الاعمال المحظورة على العاملين – سلطة الاحالة للتحقيق وجهة التحقيق – إجراءات التحقيق وضمائنه – التصرف في التحقيق – الانتهاء من التحقيق).
- احكام عامة – القواعد الخاصة بمحو الجزاءات.
- التحقيق الإداري من حيث سلطة التحقيق وضمائنه والتصرف فيه.
- السلطة المختصة بالإحالة للتحقيق – الجهة المختصة بالتحقيق – القيود التي ترد على سلطة التحقيق.
- ضمانات التحقيق (الضمانات الشكلية – الضمانات الموضوعية).

استراتيجية التقييم:

سيتم تقييم المتدربين بناءً على مشاركتهم اثناء البرنامج.

اللغة المستخدمة:

العربية

المحاضر:

د/أوسامة عوض عبد الشفوق – محام لذي محكمة النقض والمحكمة الدستورية والمحكمة الإدارية العليا.

- شغل نائب رئيس القطاع القانوني بالبنك المصري الخليجي سابقاً.
- شغل محام بالنقض والادارية العليا مدير إدارة الفتوى الشركات والاصول ببنك المصري لتنمية الصادرات سابقاً.
- محاضر بالمعهد المصرفي المصري في البرامج القانونية وشهادة المحامي المصرفي.